

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٦٨



State of Kuwait  
National Assembly

جولة الكويت  
مجلس الأمة

الرقم :

التاريخ :

٢ يوليو ٢٠٠٥

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة ... وبعد،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق في شأن إنشاء مجمع الأمل لذوي الاحتياجات الخاصة، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاؤنا التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية،،،

مقدمو الاقتراح

د. حسن عبدالله جوهر أحمد عبدالعزيز السعدون

مسلم محمد البراك وليد خالد الجري

مرزوق فالح الحبيبي

يصادق عليه  
د. حسن عبدالله جوهر  
أحمد عبدالعزيز السعدون  
مسلم محمد البراك  
وليد خالد الجري  
مع إعطائه صفة الاستعجال

٢٠٠٥/٧/٢



## اقترح بفانورن

### في شأن إنشاء مجمع الأمل لذوي الاحتياجات الخاصة

- بعد الإطلاع على الدستور،

- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ بشأن قواعد إعداد الميزانات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي،

- وعلى القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٩٦ في شأن رعاية المعاقين،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

#### (مادة أولى)

تقوم الدولة خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ببناء مجمع جديد ومتكامل وعصري باسم مجمع الأمل لذوي الاحتياجات الخاصة.

#### (مادة ثنية)

يضم المجمع مختلف المدارس المتخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة ومراكز التأهيل والبحث العلمي والمصحات العلاجية والمرافق الترفيهية والرياضية مثل الصالات والملاعب وكذلك المكتبات وورش العمل والمسارح المزودة بوسائل التقنية الحديثة اللازمة لمواجهة التحديات المطلوبة لسد احتياجات ومتطلبات ذوي الفئات الخاصة من مختلف الإعاقات أنجسدية والذهنية والنفسية ولمختلف الفئات العمرية طبقاً للمعايير الحديثة وبأقصى طاقة استيعابية في إطار خطة شاملة للتصوير المستقبلي في مجال تعليم الفئات الخاصة والتعليم النوعي في دولة الكويت على المدى الطويل لاستكمال تحقيق أهداف التنمية الشاملة والاستثمار الأمثل للموارد البشرية ومسايرة التطورات المتوقعة في اكتشاف حالات الإعاقة الجديدة والعمل على التعامل معها واستيعابها في منظومة المجتمع المدني.

#### (مادة ثالثة)

يخصص لإقامة منشآت المجمع الجديد موقع جغرافي موحد بمساحة وقدرة استيعابية كافية في منطقة مناسبة صالحة للأغراض التربوية والتأهيلية والبحثية ليكون مقراً شاملاً لمنسوبي هذا المجمع من طلاب وأساتذة ومشرفين وباحثين وجميع مدارسها ومعاهدها ومراكزها ومرافقها بما يتناسب مع حجم ونوعية هذه التربية الخاصة وتنميتها ومتطلباتها الكمية والنوعية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait  
National Assembly

دولة الكويت  
مجلس الأمة

(مادة رابعة)

تدرج في الميزانيات العامة والمتعاقبة للدولة اعتباراً من الميزانية العامة للسنة المالية التالية لتاريخ العمل بهذا القانون الاعتمادات المالية اللازمة لإقامة منشآت المجمع الجديد وتصميم مخططاته الهندسية وتنفيذ الأعمال الخاصة بإقامة المباني والملحقات المطلوبة لاستكمالها المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القانون.

(مادة خامسة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل في ما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير الكويت

جابر الأحمد الصباح



## المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون

### في شأن إنشاء مجمع الأمل لذوي الاحتياجات الخاصة

قامت الدولة بإنشاء مباني إدارة التربية الخاصة، في خطوة إنسانية وحضارية رائدة، مع مطلع عقد السبعينيات كنواة لتعليم وتأهيل أبناء هذا البلد العزيز من ذوي الاحتياجات الخاصة، وقد شهدت العقود الثلاثة الماضية تطوراً كبيراً في مجال تقديم الإمكانيات والوسائل التعليمية والمهنية واتساع آفاق المناهج والبرامج التأهيلية لهذه الشريحة من ذوي الاحتياجات الخاصة، واستجاب مجموعات جديدة من مختلف الفئات العمرية ممن لم تتوفر لهم فرص الدراسة والتدريب والتأهيل في السابق كما شهدت السنوات الماضية نمواً ملحوظاً في الأعداد المتزايدة من الأطفال الذين يعتبرون بأمس الحاجة إلى رعاية واهتمام خاصين.

ولما كانت النتائج العلمية والعملية لتأهيل وتدريب هذه الشريحة الإنسانية تبعث على التفاؤل والسعادة لما حققتة من نجاحات باهرة في مجال الاستثمار البناء لهذا المورد البشري والاستعانة بهم لأداء دورهم الوطني كشركاء في تحمل المسؤولية وخدمة الوطن في الكثير من المرافق والخدمات لذا أصبح لزاماً على الدولة أن تستمر في تقديم الإمكانيات اللازمة والمتطورة باستمرار من أجل الحفاظ على مستوى الخدمات الخاصة بهذه الشريحة.

ولما كانت المباني والقاعات في إدارة المدارس الخاصة والمعاهد التابعة لها قد مضى على إنشائها أكثر من ثلاثة عقود من الزمن وقد أصابها الضعف والتداعي مع انتهاء عمرها الافتراضي واستهلاك البنى التحتية لخدماتها، إضافة إلى محدودية



مساحتها الجغرافية، بحيث لم تعد مناسبة أو مؤهلة لاحتضان أبنائها وتوفير الخدمات المناسبة لهم، بل لم يعد بعض المرافق الخاصة بهذه المباني آمنة من الناحية الإنشائية الأمر الذي قد يعرض حياة منتسبيها للخطر.

ومنذ إنشاء المجلس الأعلى للمعاقين فقد خصصت له الأموال الطائلة للمساهمة في قيامه في رعاية وعلاج مختلف أنواع الإعاقة وتحويل متطلباتهم التربوية والتعليمية والتأهيلية عن طريق المدارس والمعاهد السلوكية للقطاع الخاص، وقد كانت هذه التجربة بعد مرور عدة سنوات حافلة بالمشاكل واستغلال لهذه الشريحة الضعيفة من البشر، ووسط خلل في تطبيق المعايير الفنية والتعليمية النمطية والمفاضلة بين تلك المدارس لأسباب غير موضوعية والازدواجية في منح التراخيص وسداد الرسوم والموافقة على المواقع وإعداد المناهج العلمية لها، مما جعل الضحية الأولى في هذا الشأن هم الأطفال المعاقين وذويهم، وكذلك الكثيرون من المتفانين والمتفانيين في الخدمة الإنسانية ممن نذروا أنفسهم وسخروا إمكانياتهم وخدماتهم في المساهمة بارتقاء مستوى التعليم والرعاية لتأهيل هذه الشريحة التي تقدرها الأوساط المتخصصة والمنظمات الإنسانية والطبية بما نسبته (١٠%) من مجموع عدد سكان العالم، كما تؤكد الإحصائيات بأن هذه النسبة قد تسري في المتوسط على جميع شعوب العالم بلا استثناء. وقد خطت المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمات الطفولة والجمعيات المتخصصة في ذوي الاحتياجات الخاصة خطوات كبيرة ورائدة في رسم رؤى مستقبلية في سبيل إعادة تأهيل المحرومين من الصحة العامة بدياً وذهنياً لاستيعابهم في المجتمع المدني من خلال معايير إنسانية وتربوية وصحية واجتماعية متداخلة ومكاملة لبعضها البعض، تفرض بالتشريعات المحلية ومن خلال



تطبيق العقوبات والجزاءات الدولية في حالة التقاعس أو انتهاك حقوق هذه الشريعة المهمة من البشر واعتبار ذلك جزءاً مهماً لا يتجزأ من سجل الدول الحضاري في مجال إحترام حقوق الإنسان.

وانطلاقاً من الإيمان الراسخ بشريعتنا الإسلامية الغراء في إحترام حقوق الإنسان والاهتمام برعاية الضعفاء والمحتاجين وتخفيف آلام المحرومين من نعمة الصحة والعافية، وتجسيداً لمعاني الإنسانية العليا في رفع المعاناة عن ذوي الاحتياجات الخاصة باعتبارهم بشراً يتمتعون بحياة كريمة يستحقون جميع الحقوق المدنية والإنسانية من تعليم وتربية وتأهيل للانخراط في المجتمع وتحمل أعباء المسؤولية وحق العمل وتكوين الأسر، وعملاً من أجل الاستثمار الأمثل في المورد البشري واستكمال بني الحضارة والتنمية وتطبيق المعايير العالمية المستمدة من خلاصة البحث العلمي وعصارة الفكر الإنساني على مدى سنوات طويلة من الجهد والعطاء، أعد هذا الاقتراح بقانون بإنشاء مجمع متكامل لذوي الاحتياجات الخاصة ليسد الكثير من جوانب النقص في مسيرة الدواة لاستيعاب العدد المتنامي من ذوي الإعاقات المختلفة ويرسم أفق المستقبل لاستيعاب متطلبات نجاح هذا المشروع الإنساني والحضاري على المدى البعيد.

ويستهدف الاقتراح التأكيد على جعل الاهتمام بشريحة ذوي الاحتياجات الخاصة في قائمة الأولويات في برنامج الدوة الإنمائي والإنساني وإعطائه السبق في تأسيس الصرح البنيوي اللازم لانطلاقه هذا المشروع الذي يحمل اسم (الأمل) ليكون أملاً مشرقاً للإنسانية ولسمعة بلدنا العزيز تجاه أبنائه ولرصيده في المجتمع العالمي، وقد حددت المدة الزمنية لاستكمال المنشآت الخاصة بهذا المجمع خلال خمس سنوات تأكيداً لجدية وأهمية هذا المشروع.



كما يؤكد الاقتراح شمولية إنشاء هذا الصرح الإنساني والترهيبي من خلال تزويده بمختلف المدارس المتخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة ومراكز التأهيل والبحث العلمي والمصحات العلاجية والمرافق الترفيهية والرياضية مثل الصالات والملاعب وكذلك المكتبات وورش العمل والمسارح المزودة بوسائل التقنية الحديثة اللازمة لمواجهة التحديات المطلوبة لسد احتياجات ومتطلبات ذوي الفئات الخاصة من مختلف الإعاقات الجسدية والذهنية والنفسية ولمختلف الفئات العمرية طبقاً للمعايير الحديثة وبأقصى طاقة استيعابية في إطار خطة شاملة للتصور المستقبلي في مجال تعليم الفئات الخاصة والتعليم النوعي في دولة الكويت على المدى الطويل لاستكمال تحقيق أهداف التنمية الشاملة والاستثمار الأمثل للموارد البشرية ومسايرة التطورات المتوقعة في اكتشاف حالات الإعاقة الجديدة والعمل على التعامل معها واستيعابها في منظومة المجتمع المدني.

ويركز الاقتراح كذلك على تخصيص موقع جغرافي موحد وبمساحة وقدرة استيعابية كافية في منطقة مناسبة لإقامة منشآت المجمع الجديد لينون مقراً شاملاً لجميع منتسبيه من طلاب وأساتذة ومشرفين، وذلك من أجل تحقيق هدفين أساسيين ونبيلين أولهما: أن يكون المجمع صرحاً حضارياً لايقاً بسمعة دولة الكويت ويجمع الكفاءة العلمية والتميز المدني والطابع الجمالي، وثانيهما: توثيق عرى التواصل بين هذا المجمع والمجتمع الكويتي الأم، وكذلك تواصل العاملين والباحثين في مهامهم التربوية والعلمية بما يعود بالنفع على الأهداف العليا للمشروع.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait  
National Assembly

دولة الكويت  
مجلس الأمة

ويؤكد الاقتراح بقانون أيضاً على أن تدرج في الميزانيات العامة والمتعاقبة للدولة اعتباراً من الميزانية العامة للسنة المالية التالية لتاريخ العمل بهذا القانون الاعتمادات المالية اللازمة لإقامة منشآت المجمع الجديد وتصميم مخططاته الهندسية وتنفيذ الأعمال الخاصة بإقامة المباني والملحقات المطلوبة لاستكمالها المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القانون.